مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد08/ العـدد: 01 (2024)، ص 211–223

الأزمة الليبية: دراسة في الخلفيات، الأسباب والمآلات.

The Libyan crisis: a study of the backgrounds, causes and outcomes

قريب بلال

[1] جامعة محمّد خيضر بسكرة، b.grib@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام: 2024/02/06 تاريخ القبول: 2024/03/18 تاريخ النشر: 2024/04/15

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح الخلفيات الحقيقية للأزمة الليبية، كذلك توضيح وإبراز الأسباب الخفية والمعلنة لتلك الأزمة من خلال توضيح الظروف الداخلية وكذلك الخارجية والمتسببة في بداية توتر الأوضاع على الساحة الليبية، كذلك هدفت الدراسة لتقديم مجموعة من السيناريوهات المستقبلية للأزمة الليبية في ظل ما هو على أرض الواقع من أحداث، كما جاءت نتائج الدراسة معبرة عن ما تم تناوله في المتن من خلال الوصول إلى أنّ الأزمة الليبية أزمة شائكة تتداخل فيها أطراف داخلية وخارجية بالرغم من محاولة أطراف إقليمية المساعدة في إيجاد حلول للأزمة على غرار الجزائر وتونس ومصر.

كلمات مفتاحية: الأزمة، ليبيا، الربيع العربي، الفرقاء.، أطراف إقليمية.

Abstract:

This study aims to clarify the true backgrounds for the Libyian crisis, as well as clarify and highlight the hidden and declared reasons for that crisis by clarifying the internal and external conditions that caused the beginning of the tense situation on the Libyan scene. The study also aimed to present a set of future scenarios for the Libyan crisis in light of what is on the ground. Of events, the results of the study expressed what was discussed in the text by concluding that the Libyan crisis is a thorny crisis in which internal and external parties are intertwined, despite the attempt of regional parties to help find solutions to the crisis, such as Algeria, Tunisia and Egypt.

Keywords: the crisis, Libya, the Arab Spring, the parties, regional parties.

المؤلف المرسل: بلال قريب، b.grib@univ-biskra.dz

مقدمة:

جاءت سنة 2011 حاملة معها جملة من الثورات الشعبية في المنطقة العربية، حيث كان من نتائجها إسقاط أنظمة عربية عمرت لسنين مديدة، إلا أنها ما لبثت حتى بيّنت عن آثار من اللا استقرار في تلك الدول خاصة بغياب مؤسسات ديمقراطية تعمل على الفصل في الخلاف ما بين الفرقاء السياسيين، مما انعكس على الأمن والاستقرار بكل مجالاته (السياسية، الاجتماعية والاقتصادية).

بقدر ما كانت ثورة الشعب الليبي ضد نظام الرئيس السابق معمر القذافي مفاجئة سارة للبعض اعتقادا منهم بأنّها ربيع آخر ضمن ما عرف بثورات الربيع العربي، والتي تقودهم إلى التخلص من القمع والاستبداد والتسلط الذي كان حسبهم سائدا في عهد الرئيس الراحل معمر القذافي والذي أمسك بزمام الحكم في ليبيا لأكثر من أربعين سنة مستفردا بكل السلطات، بقدر ما كانت هناك العديد من المخرجات السلبية تمخضت عن تلك الثورة والتي كانت على رأسها حالة الفوضى العامة التي عرفتها ليبيا ما بعد معمر القذافي، هذه الأخيرة والتي جمعت بين أسباب داخلية وأخرى خارجية حيث كانت لطبيعة هيكل الدولة في فترة الحكم السابق والنظام السياسي إلى جانب إبعاد وإقصاء النخب السياسية والمعارضة عن الساحة السياسية والمشهد السياسي دور وسبب في تلك الفوضى أو ما سمي وأطلق عليها اسم الثورة، كما لا نستثني الدور الخارجي للقوى الدولية في إذكاء التحريض على المستوى الداخلي ودعم كل الجهات الداخلية من أجل الإطاحة بنظام القذافي وهو ما جعل الأمور تتجه نحو الفوضى كذلك.

ورغم أن التيارات الليبية فيما بعد النظام السابق حاولت البحث وإيجاد رؤيا موحدة حول مستقبل ليبي يكون جامع لكل التوجهات في إطار توافق وطني يبشر بمستقبل ليبي يكون لجميع الليبيين، إلا أن الظروف المصلحية الداخلية والإقليمية والدولية كانت سببا في استمرار الفوضى الليبية.

إشكالية الدراسة:

فيما تتمثل أسباب وخلفيات الأزمة الليبية؟

وتتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية:

ما هي الأسباب الخفية والمعلنة للأزمة الليبية؟

ما هي خلفيات الأزمة الليبية؟

كيف سيكون مستقبل ليبيا في ظل حالة الفوضى ما بعد ثورة؟

ومن خلال هذه التساؤلات يمكن وضع الخطة التالية:

المحور الأول: جذور وخلفيات الأزمة الليبية.

المحور الثاني: الأسباب الداخلية والخارجية للأزمة الليبية.

المحور الثالث: مستقبل ليبيا في ظل الفوضى ما بعد الثورة (السيناريوهات المحتملة).

خاتمة

التوصيات

قائمة المراجع.

المحور الأول: جذور الأزمة الليبية.

لكل أزمة داخلية أو دولية تكون هناك بدايات وإرهاصات أولى تكون سببا في نشوبها واندلاعها، وهذا هو حال الأزمة الليبية هذه الأخيرة أخذت شكلها المعروف من خلال ظهور قيادات ربما أبرزها حكومة فايز السراج والتي يعتبر مقرها العاصمة طرابلس وهي حكومة معترف بها دوليا، أما بالنسبة للحكومة الأخرى فكان على رأسها عبد الله الثني والتي مقرها طبرق وتحظى بدعم الجنرال خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي، ومن أبرز مظاهر الأزمة الليبية الاتفاق على مسودة اتفاق والذي كان تحت رعاية الأمم المتحدة، إلا أنه ظل حبرا على ورق ودون تنفيذ[1]، وعليه كانت هذه البدايات الأولى للأزمة حيث بدأ الحوار ما بين الأطراف المتنازعة في ليبيا حول أحقية من يحكم ليبيا ما بعد القذافي وهو الأمر الذي لم يكن متفق حوله لتظهر ما تعرف بالسيادة المتعددة الأطراف على ليبيا، حيث أصبح كل طرف يدعي شرعيته وأولويته في حكم ليبيا وأنّه الممثل الشرعي والوحيد للجمهورية الليبية العربية، طبعا أعزي سبب هذا الاختلاف السياسي بين الفرقاء الليبيين هي حالة الفوضى والتي عقبت عملية الثورة على نظام معمر القذافي وما تسبب فيه من عملية انتشار للسلاح على المستوى الشعبي هذا كان له بالغ الأثر في ظهور جماعات مختلفة تستند إلى عنصر السلاح كأداة لتحقيق غاياتها وأهدافها، وكذلك ضعف مؤسسات الدولة ما بعد الثورة خاصة المؤسسة العسكرية كان سببا لفتح الباب أمام مختلف الجماعات المسلحة جديدة النشأة.

ورغم أنّ المجلس الانتقالي حاول تسيير هذه المرحلة إلا أن الأمور خرجت عن سيطرته للأسباب سابقة الذكر فقد "أدار المجلس الوطني الانتقالي، هذه المرحلة بداية من 27 شباط (فبراير) 2011، برئاسة

الوزير السابق في نظام القذافي، مصطفى عبد الجليل، حتى تسليمه السلطة للمؤتمر الوطني العام، المنتخب في آب (أغسطس) 2012، قبل أن يقوم المجلس بحلّ نفسه".[2]

وفي فترة لاحقة وكخطوة نحو ليبيا الجديدة، تم انتخاب المؤتمر الوطني العام وذلك بتاريخ 07 جويلية من عام 2012، حيث تكونت حكومة مؤقتة برئاسة علي زيدان، ونتيجة لذلك كان أول حدث عن استقطاب ما بين التيار الليبرالي والتيار الإسلامي وهنا ظهرت مجموعتان، الأولى مجموعات مسلحة تبعت وزير الدفاع أسامة الجويلي والمحسوب على تحالف القوى الوطنية، في حين تبعت الأخرى وكيل الوزارة السيد خالد الشريف والمحسوب على التيار الإسلامي، والذي دعم بتأييد رئيس الأركان والقوات الموالية له عبد السلام جاد الله العبيدي، وفي سابقة خطيرة قام السيد إبراهيم الجضران وهو أحد القيادات التابعة لحرس المنشآت النفطية كما ويشغل في تلك الفترة رئيس المكتب السياسي لإقليم برقة، على بيع النفط خارج الإطار التنظيمي للدولة الليبية، هذا الأمر استدعى من المؤتمر الوطني العام إلى سحب الثقة من حكومة علي زيدان والذي قام بالفرار خارج ليبيا في شهر مارس من عام 2014.[3]

وهكذا "أصبح في ليبيا حكومتان؛ الأولى في طرابلس يؤيدها الإخوان المسلمون والجماعات المتشددة المسلحة، والحكومة الثانية في طبرق، ويؤيدها الجيش الوطني الليبي"[4]، واستمر الصراع والاقتتال بين الحكومتين لمدة عام كامل من 2014 إلى 2015، وخلال تلك الفترة أرسلت هيئة الأمم المتحدة مبعوثها برناردينيو ليون مندوبا لها وعمل جاهدا من أجل إرساء اتفاق بين الحكومتين، غير أنّ الاتهامات الموجهة إليه على أساس ميله للحكومة التي يدعمها الجنرال حفتر جعله سعيه يفشل نحو وخلفه مارتن كوبلر ليشرف على عملية التوقيع على اتفاقية الصخيرات بالمغرب، بتاريخ 17 ديسمبر 2015، حيث تم التوقيع على هذا الاتفاق 22 برلمانياً ليبياً، كما تم توقيعه أيضا من طرف رئيس المؤتمر الوطني ، صالح مُحَمَّد المخزوم، وكذلك تم توقيعه من رئيس مجلس النواب الليبي، مُحَمَّد علي شعيب، أما بخصوص ما نص عليه الاتفاق فكان حول تكوين حكومة وفاق وطني تدير المرحلة الانتقالية لمدة ثمانية عشر شهراً، يتم من خلالها منح صلاحيات رئيس الحكومة لمجلس رئاسة حكومة الوفاق الوطني، حيث كان من أهمها قيادة الجيش والقوات المسلحة، إلى جانب الاعتراف بمجلس النواب، إلا أنّه وفي حالة لم تنتهي الحكومة من أداء مهامها، هنا تكون ضرورة تمديد الفترة إلى ستة أشهر إضافية، كما جاء الاتفاق أيضا ينص على تشكيل

المجلس الأعلى للدولة من أعضاء المؤتمر الوطني العام الجديد، وتمّ تسليم المهام لحكومة الوفاق، في 1 نيسان (أبريل) 2016.[5]

وإذا ما قارنا بين تونس وليبيا مثلا فيما يخص الربيع العربي فتونس ساد فيها الحوار سلميا وديمقراطيا ما بعد الثورة ضد نظام زين العابدين بن علي، بينما تضل الحالة الليبية تعرف استثناء ونوع من الخصوصية في هذا الشأن نظرا لتطور الانقسام إلى الدخول في حالة المواجهة المسلحة.

المحور الثاني: الأسباب الداخلية والخارجية للأزمة الليبية

يجمع التقرير الصادر عن مركز دراسات الشرق الأوسط بالأردن دوافع وأسباب الأزمة الليبية في عدة نقاط نحصرها في الآتي:[6]

1. الأسباب الداخلية:

***غياب مؤسسات حقيقة للدولة في فترة حكم القذافي:** حكم ليبيا بشكل فردي ولم يعمل على خلق مؤسسات قوية وأحزاب ومجتمع مدني كذلك.

***تكدس السلاح وانتشاره وتزايد عملية تهريبه:** هذا ما أدى إلى نشوء تنظيمات وجماعات مسلحة على امتداد الجغرافيا الليبية زد على ذلك تعدد ولاءاتها.

***ارتفاع نسبة البعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة والأعمال المسلحة:** وهذا الأمر كان على حساب الدور الذي كان الأصل أن تقوم به الأحزاب السياسية والتي كانت مجمدة في فترة القذافي وما قبلها.

***الصراع الثنائي ما بين "الإسلاميين" من جهة و "الليبراليين من جهة ثانية:** مما تسبب في احتدام الصدام والصراع حول هوية الدولة أهي إسلامية أم ليبرالية، ومن جهة أخرى الاستحواذ على السلطة والإمساك بزمامها، ويرى الباحث تركي فيصل الرشيد فيما يخص الإسلاميين بأنهم لهم الأحقية في حكم ليبيا "يمكن القول بأن الجمهورية الليبية تعيش فراغا أمنيا وعدم وضوح الرؤية سياسيا، وهذا أمر متوقع ولابد من الإشارة، إلى أن الإسلاميين، معتدلين كانوا أو متشددين هم الذين تحملوا العبء الأكبر في المجهود الحربي و هذه حقيقة لا يمكن إنكارها و يخطئ حلف الناتو و قادته إذا حاولوا حرمان هؤلاء من ثمار انتصارهم وعدم الاعتراف بدورهم وحقهم في المشاركة في رسم هوية الجمهورية الليبية في المستقبل".[7]

2. الأسباب الخارجية:

*التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي، من أجل رسم مستقبل الدولة الليبية كل حسب مصلحته، "فالتدخل الأجنبي وصراع المصالح بين القوى الدولية والإقليمية يعتبر تهديدا خطيرا للاستقرار والوحدة الوطنية في ليبيا ما بعد القذافي، وبالرغم من أنّ القوى الإقليمية والعالمية تعترف دبلوماسيا بحكومة الوفاق الوطني في طرابلس، إلا أن معظمها يدعم التمرد الذي يقوده حفتر منذ 2014"[8]، حتى بعض الدول الكبرى والتي رفضت التدخل الأجنبي في ليبيا على غرار روسيا كان من أجل تلميع صورتها فقط سواء على المستوى الإقليمي العربي أو الدولي على أساس أنّ موسكوا كان بإمكانها استخدام حق النقض (الفيتو)، وعليه تعرقل القرارات الملزمة في هذا الشأن، وبالتالي حتى روسيا حققت مصالح جيوسياسية بليبيا ما بعد القذافي.[9]

*دعم بعض الجهات الإقليمية والدولية للفرقاء من خلال الدعم بالسلاح والأموال، فهناك دول عربية وأجنبية تورطت سياسيا وعسكريا في الأزمة الليبية نذكر على سبيل المثال لا الحصر المملكة العربية السعودية والتي تدعم الجنرال حفتر سياسيا وماليا، كما زودت الأردن حفتر بالسلاح وعلى نفس النهج سارت السودان والإمارات العربية المتحدة، أما بالنسبة للدول غير العربية فقد دعمت إيران وأوكرانيا كذلك الجنرال حفتر حيث زودت طهران جماعة حفتر بمضادات الدروع في حربه على طرابلس العاصمة.

المحور الثالث: المحور الثالث: مستقبل ليبيا في ظل الفوضى ما بعد الثورة (السيناريوهات المحتملة).

إن حل الأزمة الليبية هو حل سياسي بالدرجة الأولى، وحتى تضمن الأزمة طريقا نحو الحلول النهائية لابد أن تكون الحلول ليبية-ليبية، ولكن بالنظر إلى واقع الأزمة الليبية والذي يشهد تطاحنا داخليا بين الفرقاء السياسيين الليبيين، ومن جهة أخرى التدخّل الخارجي الذي أجّج وعقّد حل الأزمة خاصة التدخل التركي وبشكل معاكس التدخلات العربية مما جعل ليبيا ساحة لطرح مقاربات إقليمية ودولية مصلحيه بالدرجة الأولى مما انعكس على الأوضاع الداخلية من انعدام للأمن وانعدام للاستقرار.

وعليه يمكن استخلاص مجموعة من السيناريوهات المستقبلية ممكنة الحدوث فيما يخص الشأن الليبي:

1-سيناريو الحل السياسي.

2-سيناريو عسكرة الدولة.

3-سيناريو تقسيم الدولة.

4-سيناريو بقاء الوضع الراهن.

أولا: سيناريو الحل السياسي:

ويبنى هذا السيناريو على أساس وقف كل عمليات الاقتتال الداخلي المسلحة، والجلوس على طاولة التفاوض، من أجل الوصول إلى اتفاق أو توافق سياسي استنادا إلى اتفاق الصخيرات، والقبول بحكومة الوفاق الوطني.

1- يمكن الحديث عن حدوث هذا السيناريو على مستويين:

أ: المستوى الوطني:

وهنا يكون "العمل على وجود حالةٍ من التوافق بين الأطراف الليبية المختلفة، سواء برعايةٍ أممية، أو حتى حوارات داخلية أخرى، تؤسّس لعمليةٍ انتخابيةٍ يكون فيها الحد المقبول من التوافق"[10]، وهنا وجب توافر الإرادة والقناعة لدى الأطراف الليبية بضرورة تغليب لغة الحوار على التصادم من أجل التوصل إلى حل توافقي يرضي الجميع، كما وعلى جميع الأطراف إدراك أن الحل العسكري من خلال استخدام القوة البينية يلحق الضرر بالجميع كما ويضر بالمصالح الوطنية الليبية.

ب-المستوى الإقليمي والدولي:

بالنسبة للمستويين الإقليمي والدولي يتطلب نجاح الحل السياسي أن تتضافر جهود القوى الإقليمية (مصر، الجزائر، تونس..)، وكذلك تضافر القوى الدولية الفاعلة في الشأن الليبي(تركيا، ايطاليا، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية...)، "فقد انتقلت جلسات الحوار إلى عدد من البلدان شملت إلى جانب المغرب، الجزائر وسويسرا وتنوعت الفرق المشاركة فشملت مستقلين ونشطاء المجتمع المدني وقيادات تقليدية وقيادات إدارية ومحلية إلى جانب أعضاء المؤسستين التشريعيتين وتعددت مسودات الاتفاق وتعددت التعديلات وتنوعت التعليقات" [11] كل هذا من أجل إنهاء الصراع وتغليب مصلحة ليبيا على مصالحهم الخاصة، كما ويستلزم نجاح هذا السيناريو توقف بعض هذه القوى سواء إقليمية أو دولية عن دعم بعض الأطراف على حساب أطراف أخرى، وإدراك كل القوى أن عدم استتباب الأمن في ليبيا ينعكس على الأمن الإقليمي وبدوره على الأمن الدولي.[12]

ويرى الدكتور مُحَمَّد سيد أحمد أن الحل في ليبيا بيد الدول العربية المجاورة والمحايدة لليبيا، ويستثني الدول الأخرى الأجنبية والتي يراها سببا في تأجيج النزاع الداخلي وإشعال نار الفتنة بين الفرقاء الليبيين "وبحثا

عن الحل وبعيدا عما يتم من تدويل للقضية فأي حل لابد أن يبدأ بالمصالحة الوطنية، وهنا يثار أي مصالحة وطنية نريد؟ والإجابة القاطعة أن المصالحة الوطنية التي نرغبها في ليبيا العربية هي مصالحة وطنية شاملة لكل المكونات الاجتماعية للشعب العربي الليبي دون أي محاولة لتجاهل أو إقصاء مكون من مكوناته، ولابد أن تتم هذه المصالحة تحت رعاية عربية بعيدا عن الرعاية الغربية المسبب الرئيس في المؤامرة على ليبيا، والمفترض أن تكون المصالحة تحت مظلة بعض الدول العربية التي يتداخل أمنها القومي بشكل مباشر مع الأمن القومي الليبي، وهنا تظهر مصر بثقلها الإقليمي ومعها الجزائر وتونس والمغرب".[13]

"سيناريو الحل السياسي ينطوي على نتائج إيجابية كبيرة على الصعيديْن الداخلي والخارجي، الأمر الذي يدعو إلى اعتماده خياراً مفضلاً، ما يدعو إلى ضرورة تضافر الجهود الليبية والإقليمية والدولية من أجل إنجازه وتذليل العقبات التي تعترض طريقه، في ظل خطورة البدائل الأخرى" .[14]

وهنا يكون التركيز على مصلحة الوطن ومستقبل ليبيا، ويتأتى هذا من خلال الاتفاق على معايير تكون هي الفيصل في الحكم على مدى وطنية النظام القادم الحاكم لليبيا، ويمكن تلخيص هذه المعايير فيما يلي:[15]

*توفير الحريات وعدم فرض القيود.

*التعددية السياسية: حق الرقابة.

*النظام التمثيلي: الفصل بين السلطات.

*حرية الاقتراع: التداول السلمي على السلطة.

*وضع نظام اجتماعي واقتصادي عادل.

ثانيا: سيناريو عسكرة الدولة.

هذا السيناريو خطير بالنظر إلى عنصر القوة واستخدامها مما يؤدي إلى تفاقم الوضع والمساس بالأمن الداخلي، ويؤدي إلى انتصار كفة في الأخير على حساب كفة أخرى، وهنا وبالنظر إلى المعطيات على أرض الواقع ففريق الجنرال حفتر يمتلك القوة العسكرية الكافية من أجل تغيير ميزان القوى لصالحه وحسمه.

أ–على المستوى الوطني: يتحقق هذا السيناريو في حالة فشل السيناريو الأول وهنا يكون الحسم من خلال استخدام القوة العسكرية، وعليه يسقط اتفاق الصخيرات وحكومة الوفاق الوطني المنبثقة عنه، وسيطرة الجنرال حفتر على مؤسسات الدولة الليبية.

وهنا نقدم جدول يبين بعض الصدامات المسلحة وبعض نتائجها للسنوات من 2011-2015

الجدول 1: يبين بعض الصدامات المسلحة وبعض نتائجها للسنوات من 2011-2015

	2011	2012	2013	2014	2015
صدامات	715	292	594	1367	968
قتلى	6142	557	443	2805	2220
مهجرون قصريا	93565	59420	53779	363067	435000

المصدر: أحمد حلواني وآخرون، حال الأمة العربية 2015–2016 العرب وعام جديد من المخاطر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص290.

ملاحظات:

*الأرقام الخاصة بعام 2015 لم تستكمل بعد.

*لا تشمل هذه الأعداد جميع القتلى فهناك جماعات لا تصرح عن عدد قتلاها.

ب–على المستوى الإقليمي والدولي:

فقد عرفت الأزمة الليبية خليطا من التدّخلات الخارجية وقد جاء بعضها يخدم حكومة الوفاق الوطني، حيث حاولت تلك الأطراف تذليل كل العقبات التي قد تواجهها تلك الحكومة، والضغط على المعارضين لها، بينما تسبب البعض الآخر في تأزيم الأوضاع ، خاصة ما تتعلق بتوفير الملاذ الآمن للقوى الخطيرة والمتطرفة والتي غالبيتها تنتمي إلى تنظيم داعش، هذه الأخيرة حاولت أن تتمركز في سرت و أجدابيا والتمدد شرقا إلى بنغازي، كما قامت بتوفير الأموال وأيضا توفير العناصر البشرية من مرتزقة وغيرهم من بلدان افريقية إلى جانب الأسلحة من أجل تعزيز الجماعات والتنظيمات المتطرفة.[16]

ثالثا: سيناريو تقسيم الدولة: ويبنى هذا السيناريو على أساس اتسام "الوضع الميداني الليبي بكثرة القوى المسلحة والتنازع فيما بينها للسيطرة على أكبر مساحات مكنة"[17]، وهنا يكون تقسيم للدولة الليبية إما

إلى كيانين أو أكثر، ويكون الانقسام إما لأسباب سياسية أو عشائرية قبلية أو جغرافية...ويأتي هذا السيناريو في حالة عدم التفاهم والتوصل إلى اتفاق بين الفرقاء في الدولة الليبية ومعرفة وإدراك كل فرقة بعدم قدرتها على حسم الصراع عسكريا مما يترك المجال مفتوح أمام الانقسام والتقسيمات.

رابعا: سيناريو بقاء الوضع الراهن.

ويبنى هذا السيناريو على أساس عدم التوصل إلى أي حل سياسي واستمرار حالة الاقتتال والفوضى، وعدم توافر الرغبة لدى جميع الأطراف في إيجاد اتفاق مشترك كما وعدم رغبتها في تقسيم ليبيا، كما وأنّ للأطراف الخارجية دور في هذا السيناريو من خلال سياسة المد والجزر لإبقاء الوضع كما هو لأجل خدمة مصالحها الخاصة.

وكخلاصة لهذه السيناريوهات فانه يمكن القول بأن كلها محتملة الحدوث خاصة في ظل الظروف الداخلية والإقليمية والدولية والتي تشهدها ليبيا وعلى حدود ليبيا وما يريد مصالح من ليبيا، مع أرجحية لسيناريو الحل السياسي بشرط أن تبدي كل الأطراف الداخلية والخارجية سعيها من أجل تحقيق هذا السيناريو والذي يكون في مصلحة ليبيا خاصة وفي مصلحة الدول المجاورة على غرار مصر والجزائر وتونس، وأن تعمل هذه الدول الثلاث الأخيرة جاهدة من أجل منع التدخلات الخارجية في ليبيا من طرف دول الاتحاد الأوروبي والأمريكية والتركية والإيرانية من أجل تحقيق مصالحها الخاصة من خلال دعم طرف على حساب الأطراف الأخرى.

خاتمة

يمكن القول في الأخير وبعد دراستنا لموضوع الأزمة الليبية: دراسة في الخلفيات، الأسباب والمآلات، أنّه موضوع شائك تتداخل فيه جبهات داخلية وأخرى خارجية ساهمت في تأزيم الوضع داخليا مما تسبب في انعكاسات على المستوى الإقليمي وحتى الدولي، هذا الأمر أجبر الفرقاء السياسيين على الجلوس على طاولة المفاوضات من أجل الخروج باتفاق يكون مقبول من طرف الجميع، وقد حاولت أطراف إقليمية على غرار الجزائر مصر وتونس من مساعدة الأطراف الداخلية على تقريب وجهات النظر من أجل الصالح العام، وعدم التوجه نحو سيناريوهات تصعيدية تتسبب في تقسيم ليبيا على غرار ما حدث للسودان، إلا

أن عدم الرغبة الدولية من طرف القوى الكبرى وبعض القوى الأخرى الإقليمية على غرار تركيا وإيران وبعض دول الخليج العربي على غرار الإمارات وقطر تلعب على وتر المصالح مما تسبب في إطالة إيجاد الحل السياسي الذي يتوافق حوله الجميع.

توصيات الدراسة:

أ–بالنسبة للأطراف الليبية

*ضرورة وضع السلاح من جميع الأطراف والجلوس على طاولة الحوار من أجل إيجاد توافق سياسي يرضي الجميع، لأن حمل السلاح أثبت على أرض الواقع أنه تفكيك وضرب للوحدة الوطنية وتقسيم للوحدات السياسية.

*نبذ القلية والعشائرية والجهوية كأساس ضروري من أجل وحدة الوطن وتغليب المصلحة العليا للأمة على حساب المصلحة الشخصية.

*التعاون المشترك بين كل الأطراف من أجل عدم فتح المجال للجماعات المتطرفة والإرهابية والهادفة إلى زرع الفتنة بين أبناء الشعب الواحد وخدمة مصالح جهات خارجية.

ب–بالنسبة للأطراف الدولية، الإقليمية ودول القرب.

*بالنسبة للأطراف الإقليمية ودول القرب، وجب عليها السعي من أجل إيجاد حل سياسي يخدم مصلحة ليبيا، وليس دعم طرف على حساب الأطراف الأخرى بالمال والسلاح والعتاد مما يجعل الأزمة مستمرة ومعقدة مستقبلا وقد تنعكس إقليميا على أمنهم القومي.

*سعي القوى الكبرى بحكم تموقعها الدولي بشكل جدي وذلك بفرض الحلول السياسية على الحلول العسكرية، على أساس حفظ الأمن الوطني الليبي والذي له انعكاسات على الأمن الإقليمي وبالتالي حفظ الأمن والسلم الدوليين.

التهميش:

[1]: الأزمة الليبية، نقلا عن:https://www.dw.com/ar، أطلع عليه بتاريخ: 2022/03/14.

[2]: طارق أبو السعد، أبرز ملامح الأزمة الليبية وجذورها وأهم القوات المتصارعة، نقلا عن: https://www.hafryat.com/ar/blog، بتاريخ: 2022/03/15.

[3]: الأزمة الليبية إلى أين؟ مركز دراسات الشرق الأوسط، مجلد رقم18، العدد13، الأردن، 2017، ص09.

[4]: طارق أبو السعد أبرز، مرجع سابق.

[5]: المرجع نفسه.

[6]: زياد عقل، جذور الأزمة الليبية وآفاق التسوية السياسية، نقلا عن: https://acpss.ahram.org.eg/News/5430.aspx، أطلع عليه بتاريخ: 2022/03/15.

[7]: تركي فيصل الرشيد، **الربيع العربي ومخاض التحول الديمقراطي**، بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، لبنان، د ت ن، ط1، ص195.

[8]: مصطفى عبد الله أبو القاسم خشيم، تأثير التدخل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في ليبيا، **مجلة اتجاهات سياسية**، العدد العشرون، سبتمبر2022، ص145.

[9] : Hannah VanHoose, (2011) "Understanding the Russian Response to the Intervention in Libya
Center for American Progress (12 April 2020), Accessed on 15/08/2023, at: https://www.americanprogress.org/article/understanding-the-russian-response-to-the-intervention-in-libya/

10: الفيتوري شعيب، في سيناريوهات الأزمة الليبية، نقلا عن: https://www.alaraby.co.uk/opinion، اطلع عليه بتاريخ: 2022/03/23.

[11]: احمد حلواني وآخرون، **حال الأمة العربية 2015–2016 العرب وعام جديد من المخاطر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص287.

[12]: كتب الدكتور مُحَمَّد سيد أحمد: هل تنهي الانتخابات الأزمة الليبية؟!، نقلا عن: https://alme7war.net، اطلع عليه بتاريخ:2022/03/23.

[13]: الأزمة الليبية إلى أين؟، مرجع سابق، ص17.

[14]: خير الدين حسيب، **أوضاع الأمة العربية ومستقبلها مسيرة وطن...من خلال مواقف مفكر**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص205.

[15]: الأزمة الليبية إلى أين؟، مرجع سابق، ص17.

[16]: ألبر داغر وآخرون، **حال الأمة العربية 2016–2017 الحلقة المفرغة: صراعات مستدامة واختراقات فادحة**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2017، ص123.

[17]: أحمد السيد النجار وآخرون، حال الأمة العربية 2017–2018 عام الأمل والخطر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2018، ص132.